

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧ لسنة ٢٠١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية وتعديلاته؛

وعلى الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٦ ق.ع؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٠١٦/١٢/١٤؛

وعلى ما عرضه وزير العدل؛

قرارات :

(المادة الأولى)

يعاد ترتيب أقدمية الأستاذة المستشار / دلال محمد نظمي عبد العزيز محمد نعمان في درجة وكيل عام ، ليصبح تالية للمستشار / خالد فؤاد سعد عبد الحليم - الوكيل العام وسابقة على المستشار / أحمد محمد عبد العظيم عبد الرحيم - الوكيل العام ، وصرف كافة الفروق المالية المترتبة على ذلك باعتبارها مرقة إلى درجة رئيس نيابة من الفئة (ب) في ٢٠١٤/٩/٦ مع مراعاة أحكام التقادم الخمسى نفاذًا لمنطق الحكم المشار إليه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢١ يناير سنة ٢٠١٧ م) .

عبد الفتاح السيسي